



الجلسة ٤٩٣٤

الخميس، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٧/٠٥
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٤٩٢٩ لمجلس الأمن، أعترزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٤٩٢٩ لمجلس الأمن، أعترزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وذلك وفقا لأحكام النظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتشاور الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/240، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الجزائر والجمهورية العربية الليبية.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ستصوت الولايات المتحدة الأمريكية معارضة مشروع القرار لأنه، في نظرنا، يصمت عن الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ترتكبها حماس؛ ولأنه لا يعبر عن حقائق الصراع في الشرق الأوسط؛ ولأنه لا يعزز أهداف السلم والأمن في المنطقة.

إن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء قتل الشيخ ياسين. وقد أدى العمل الذي قامت به إسرائيل إلى تصعيد التوتر في غزة وفي المنطقة ويمكن أن يتسبب في نكسة للجهد الرامي إلى استئناف التقدم نحو السلام. ولكن، كما قلت في جلسة الثلاثاء المفتوحة، يجب النظر إلى الأحداث في إطارها، ومجلس الأمن لن يفعل شيئا للإسهام في تحقيق تسوية سلمية حينما يدين أعمال أحد الطرفين ويغض الطرف عن أي شيء آخر يحدث في المنطقة.

إن مشروع القرار يدين قتل الشيخ ياسين، زعيم حماس، المنظمة الإرهابية التي كرسَتْ نفسها لتدمير إسرائيل. وفي الأسبوع الماضي أعلنت حماس بفخر مسؤوليتها عن تفجير انتحاري في ميناء أشدود الإسرائيلي أسفر عن قتل ١٠ إسرائيليين وجرح ١٠ آخرين. ومشروع القرار هذا لا يدين ذلك الهجوم، ولا يدين الأشخاص المسؤولين. بل إنه لا يذكرهم، على الرغم من أن عددا من أعضاء المجلس طلبوا بالتحديد إدراج إشارات من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، نظرا لتصويت عضو دائم في مجلس الأمن معارضا.

الآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الاتحاد الروسي أن يعرب عن أسفه لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الاستجابة لتطور سير الأحداث في الأراضي الفلسطينية التي نجمت عن مقتل الشيخ أحمد ياسين، المرشد الروحي لحركة حماس الإسلامية. وبالأمس، تم في أعقاب الجلسة الاستثنائية التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، اتخاذ قرار بشأن الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأغلبية الأصوات. ويدين القرار ارتكاب إسرائيل لمثل هذه الأعمال، ويتضمن نداء موجهها إلى الحكومة الإسرائيلية لكي تمتثل لمبادئ القانون الإنساني الدولي وتمتنع عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن موقف الاتحاد الروسي لم يتغير. فنحن نعتقد أنه يجب القضاء على ظاهرة التطرف. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، باعتباره ينتهك أبسط حق في الحقوق الإنسانية للبشر ألا وهو: الحق في الحياة. وفي مجلس الأمن، صوتنا باستمرار لصالح القرارات التي تدين الأعمال الإرهابية، بما فيها التي تستهدف السكان المدنيين في إسرائيل. وصوتنا لصالح مشروع القرار هذا، لأنه يتضمن أمورا منها، إدانة جميع الاعتداءات الإرهابية ضد المدنيين. وأعرنا عن تأييدنا منذ البداية للتوصل إلى نهج يحظى بتوافق الآراء من شأنه أن يكفل وحدة المجلس حيال هذه المسألة. ونعتقد أنه

ومشروع القرار هذا، كما يتضح في صياغة الديباجة، يشير فقط إلى الحالة في الأراضي المحتلة، متجاهلا الأحداث المساوية التي تقع في إسرائيل. وينبغي للمجلس أن يركز اهتمامه على السبل الكفيلة بتعزيز الهدف المتمثل في وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وسنؤيد أي إجراء يتخذ هنا في المجلس و، الأمر الأهم، على أرض الواقع في المنطقة، من شأنه تعزيز ذلك الهدف، وسنعارض أي إجراء يعوقه. إن صدور قرارات أحادية الجانب وغير متوازنة من مجلس الأمن مثل مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم لن يؤدي إلا إلى صرف الاهتمام عن جهود الجماعة الرباعية والمجتمع الدولي الرامية إلى استئناف التقدم على الطريق المؤدي إلى السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2004/240.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون عن التصويت:

ألمانيا، رومانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

موقفاً موحداً. ويعتبر النص المعروض علينا بالفعل محاولة منصفة ومتوازنة لإرضاء كل وفد من الوفود. فهو يدين اغتيال الشيخ ياسين، كما يدين أيضاً جميع الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والدمار ضد المدنيين. وهو يدعو إلى وقف أعمال القتل خارج نطاق القضاء بالإضافة إلى جميع أعمال العنف، بما فيها أعمال الإرهاب. وهو يدعو إلى الالتزام بالقانون الدولي وإلى قيام جميع الأطراف بتنفيذ التزاماتها وخارطة الطريق بغية تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وبالرغم من ذلك كله، فإن هذا النهج المتوازن لم يحظ تماماً برضى بعض الوفود، التي لا تزال أود أن أشكرها على جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق عام.

وفيما أشكر أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح مشروع القرار، أود أن أعرب عن أسفنا العميق لأن المجلس فشل مرة أخرى في الوفاء بمسؤولياته.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت ألمانيا عن التصويت على مشروع القرار قيد البحث. ويتمثل السبب في أن مشروع القرار يعالج الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط بطريقة غير متوازنة.

لقد أدان مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٣ آذار/مارس بصورة قاطعة إقدام القوات الإسرائيلية على قتل الشيخ أحمد ياسين قائد حماس وستة غيره من الفلسطينيين خارج نطاق القضاء. وما فتئ الاتحاد الأوروبي فضلاً عن ألمانيا يعارض دوماً أعمال القتل خارج نطاق القضاء. ولا يقتصر اعتقاد حكومتي على أن هذه الأعمال تتعارض والقانون الدولي فحسب، بل وعلى أنها تقوض مفهوم سيادة القانون الذي يعتبر العنصر الرئيسي في مكافحة الإرهاب. وأكدت من جديد خلال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن قبل يومين هذا الموقف، وموقفنا من الصراع في الشرق الأوسط بعبارات لا يتطرق إليها الشك.

كانت هناك فرص لتحقيق توافق الآراء هذا وأنه كان ينبغي أن تستمر المشاورات.

ويطلب الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التحلي بضبط النفس وبروح عالية من المسؤولية ونبد التزعة الأحادية. ومما يتسم بأهمية خاصة في الوضع الراهن، بذل جهود دولية منسقة تحت إشراف لجنة الوسطاء الرباعية، للوصول بخارطة الطريق إلى مستوى التنفيذ العملي.

السيد با علي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): بعد أربعة أيام على الاغتيال الغادر للشيخ ياسين وستة غيره من الفلسطينيين، الذين نسفتهم قذيفة إسرائيلية لدى خروجهم من المسجد، لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار بيان رئاسي أو اتخاذ قرار يدين أعمال القتل هذه خارج نطاق القضاء ويدعو إلى وقف هذه الممارسة التي تتعارض والقانون الدولي. وقد توصل مجلس الأمن، كما لو كان محتوماً عليه الإخفاق كلما توجب عليه أن يعالج الحالة العسيرة في الشرق الأوسط، إلى نتيجة نهائية مفادها أنه ليس لديه ما يقوله عن المسألة الفظيعة التي تتبدى في ذلك الجزء من العالم.

وإن مجلس الأمن، بعدم إدانة قتل الشيخ ياسين خارج نطاق القضاء، لا يبعث بالرسالة المناسبة إلى العالم الذي أدان تلك الجريمة بالإجماع. وهو لا يبعث بالرسالة المناسبة إلى أولئك الذين يعتقدون بإخلاص أن مجلس الأمن هو القيم على القانون الدولي. إلا أنه يبعث برسالة خاطئة إلى إسرائيل، التي تبجح مندوها قبل يومين في هذه القاعة بارتكاب تلك الجريمة وتعهد بمواصلة سياسة القتل غير القانونية خارج نطاق القضاء.

خلال الأيام الأربعة الماضية، بذل مقدمو مشروع القرار الذي نقض لتوه كل جهد ممكن لتلبية شواغل ومطالب جميع الذين يرغبون في رؤية مجلس الأمن يتخذ

ولا بد من استئناف تنفيذ خارطة الطريق دون أي مزيد من الإبطاء. وقد قبل جميع الأطراف خطة التسوية، وهي الخطة الوحيدة التي توفر إطارا مناسباً للتوصل، عن طريق المفاوضات بتأييد من المجتمع الدولي - ممثلاً باللجنة الرباعية - إلى سلام عادل ودائم بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد أدانت المملكة المتحدة باستمرار عمليات القتل خارج نطاق القانون. ونسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، ولكنها يجب أن تتصرف وفقاً للقانون الدولي. وقد كان قتل الشيخ ياسين مخالفاً للقانون ولن يترتب عليه سوى استمرار حلقة العنف المفرغة.

كما أدانت المملكة المتحدة مرارا الفظائع الإرهابية التي ترتكبها جماعات من الإرهابيين والتي أدت إلى مقتل المئات من المدنيين الإسرائيليين. فلا بد للفلسطينيين من اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف الإرهاب النابع من الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمسحياً مع التزاماتهم بموجب خارطة الطريق.

وقد أعربت المملكة المتحدة يوم الاثنين ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن تأييدها لبيان أدلى به الاتحاد الأوروبي يدين فيه قتل الشيخ أحمد ياسين، ولكنه فعل ذلك على نحو متوازن. وامتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على القرار المطروح علينا الليلة لأنه كان يفتقر إلى التوازن. فقد أفرد أحد الطرفين بوصفه مقترفاً لأعمال العنف. ولم يشجب الفظائع الإرهابية المرتكبة ضد إسرائيل، كما قصر إدانته للهجمات الإرهابية على ما يقع منها على المدنيين.

ولأكن واضحاً يا سيدي في أن المملكة المتحدة كانت ستصوت مؤيدة لهذا القرار لو أن مقدميه قبلوا تعديلاً

وفي الوقت نفسه، دأبت ألمانيا والاتحاد الأوروبي مرارا في الماضي على إدانة الجرائم الإرهابية التي أسفرت عن مقتل مئات الإسرائيليين. ففي الأسبوع الماضي وحده، أسفر هجومان إرهابيان في أشدود عن إزهاق ١٠ أرواح بريئة. ومشروع القرار لا يتطرق إلى هذه الوقائع بطريقة مناسبة، على نحو ما جاء في إعلان وزراء الاتحاد الأوروبي قبل يومين.

وقد بذلنا جهوداً شاقة لكي تتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار بإدخال لغة متوازنة من بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. وتشعر ألمانيا من جانبها، بأنها ملزمة ببيان مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الصادر قبل ثلاثة أيام، الذي أدان صراحة الأخطاء التي يرتكبها كل من الطرفين. وعليه، لم يكن بوسع ألمانيا تأييد مشروع القرار حيث أنه لم يرتق إلى الموقف الأوروبي المشترك.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): امتنعت رومانيا عن التصويت على مشروع القرار قيد النظر. ويتمثل الفرق بين ذلك النص والنصوص التي تم اعتمادها في منتديات أخرى متعددة الأطراف والتي تمكنت رومانيا من تأييدها، في أن المشروع المعروض علينا لا يكفل بطريقة مماثلة مراعاة السياق العام الذي وقعت فيه وفاة الشيخ أحمد ياسين. ومع ذلك، فإننا نقدر الجهود التي بذلها مفاوضو النص ولمراعاة مختلف وجهات النظر التي تم الإعراب عنها.

وفيما يتجاوز المسائل الإجرائية التي تنطوي عليها هذه الوثيقة، كان ينبغي أن تكون أكثر وضوحاً من حيث المضمون وأن تراعي الموقف السياسي لوفدي بالنسبة للمشكلة التي ينظر فيها المجلس. وبالفعل، فإن رومانيا تعتبر أن أعمال القتل خارج نطاق القضاء غير مقبولة وتتعارض مع القانون الدولي. وتؤكد رومانيا مرة أخرى أن أي عمل إرهابي غير مقبول ويجب إدانته.

وتعارض إسبانيا أي أعمال إرهابية، مهما كان مصدرها وبغض النظر عن الدافع إلى ارتكابها. فالقنبلة في حافلة بتل أيبب، والقنبلة في قطار بمدريد، والقنبلة في مبنى نيويورك أو الدار البيضاء، كلها من أعمال الإرهاب. وكلها على قدم المساواة جديرة بالاستنكار ولا مبرر لها. ونحن نشجعها بأشد العبارات وقد بذل وفدي كل ما في وسعه لكي يضمنّ الفقرة ٢ من منطوق القرار هذه الفكرة.

غير أننا أيضا نعارض حالات الإعدام خارج نطاق القانون وندينها. ولم يكن بوسع مجلس الأمن أن يقف مكتوف اليدين حيال هذا العمل الذي ارتكب منذ ثلاثة أيام. فقد كان مخالفا للقانون الدولي، وسيزيد إلى حد مدمر، كما قيل هنا، اشتعال نيران التوتر والعداء في المنطقة.

السيد ساردنيرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):
وردت الأسباب التي تدفع البرازيل إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار في البيان الذي أدلى به وفدي خلال جلسة مجلس الأمن ٤٩٢٩، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته الجزائر لأننا نرى أن يعث مجلس الأمن برسالة قوية وواضحة إلى الطرفين في السياق الحالي المتسم بالتصعيد البالغ لحالات التوتر بهذه المنطقة.

وقد تم تعديل النص وتحسينه بدرجة كبيرة خلال المفاوضات التي جرت على مدى الساعات الـ ٤٨ الماضية. ويحاكي النص في النهاية التوازن الذي اتسم به إعلان وزراء الاتحاد الأوروبي ودين قتل الشيخ أحمد ياسين بوصفه إعداما خارج القضاء، وهي ممارسة تعارضها فرنسا على الدوام لتعارضها مع القانون الدولي. كما يدين النص جميع أعمال الإرهاب المرتكبة ضد مدنيين. وقد أدانت فرنسا بصفة

يعكس المواقف التي بينها الاتحاد الأوروبي يوم ٢٢ آذار/مارس. وكان ذلك التعديل سيستعيز عن الفقرة ٢ من المنطوق بنص آخر. وكان النص المذكور سيدين الفظائع الإرهابية التي تسببت في موت مئات الإسرائيليين، فضلا عن أعمال العنف والتدمير كافة. ولكن ذلك التعديل المعقول للغاية لم يلق قبولا.

ولن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. بل ينبغي أن نصب تركيزنا على دفع عملية السلام قدما للأمم. ويتمثل مفتاح ذلك الآن في اتخاذ كل من الجانبين خطوات فورية لتنفيذ التزاماته بموجب خارطة الطريق والإقلاع عن الأعمال التي لن يترتب عليها سوى تصعيد العنف في المنطقة، مما يؤدي إلى مزيد من إزهاق الأرواح.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تعرب شيلي عن أسفها لعدم إمكان التوصل إلى اتفاق بالإجماع على مشروع القرار المطروح. وقد صوتت شيلي مؤيدة لمشروع القرار لأننا نرى أن الإعدام خارج القضاء يشكل عملا من أعمال العنف ومن ثم يلزم إدانته. وبالرغم من أن لأي دولة الحق في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنها يجب أن تفعل ذلك وفقا لمعايير القانون الدولي. علاوة على ذلك، ترى شيلي أن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تتضمن إدانة للهجمات الانتحارية ضد المدنيين فحسب. ونشدد أيضا على الحاجة الماسة إلى أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها في إطار خارطة الطريق، على النحو الذي يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت وفدي مؤيدا لهذا القرار وذلك للأسباب التي ذكرناها منذ بضعة أيام في هذه القاعة، واستندنا فيها إلى الفكرتين الرئيسيتين الواردين في إعلان الأسبوع الماضي الصادر عن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

وفعل الجانب العربي ذلك لأننا ندرك تماما أنه ليس من مصلحة أي طرف مسؤول وحريص على السلام في المنطقة أن ينتهي عمل المجلس بالطريقة التي انتهت بها. وكما أشار السيد مندوب الجزائر قبل قليل، فإن مشروع القرار الذي لم يتم اعتماده احتوى بشكل واضح على إدانة لجميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين بالإضافة إلى أعمال العنف والتدمير كافة. بالمقابل، وللأسف، فإن مواقف الدولة العضو التي صوتت سلبيا وضعت بطريقة كان يستحيل قبولها. وبطبيعة الحال، كنا نود أيضا أن يكون هناك تصويت إيجابي من عدد أكبر من الدول الأعضاء في المجلس. ولكن، مرة أخرى، كانت هناك اقتراحات لا يمكن قبولها لعدة أسباب، بما في ذلك جوانب قانونية واضحة. على سبيل المثال، محاولة توسيع معنى الهجمات الإرهابية بحيث لا تقتصر على الهجمات ضد المدنيين - وهو كلام مستغرب لا يمكن قبوله على الأقل في حالة الاحتلال الأجنبي.

كل ما نرجوه الآن هو أن تكون هناك مواقف واضحة تجعل إسرائيل، قوة الاحتلال، قادرة على فهم أنها لا تستطيع أن تستمر في سياساتها غير الشرعية، خاصة الإعدامات خارج نطاق القانون. وهذا سيتطلب موقفا واضحا خاصة، وبكل صراحة، من الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن هنا ندعوها، وبكل تواضع، إلى إعادة تقييم مواقفها حيال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وندعوها إلى اتخاذ مواقف أكثر اعتدالا وحيادا، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها الطبيعي كراع لعملية السلام وكعضو في اللجنة الرباعية - على طريق تنفيذ خريطة الطريق وإقامة السلام على أساس الدولتين، فلسطين وإسرائيل.

ونود أن نعرب عن شكرنا العميق للجزائر وللمجموعة العربية ولأعضاء حركة عدم الانحياز الأعضاء في هذا المجلس، وبطبيعة الحال، لكل الدول التي صوتت اليوم

منتظمة الأعمال الإرهابية، تلك الأعمال البشعة التي قتلت مئات الإسرائيليين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأخيرا، ناشد الطرفين أن يحترما القانون الدولي ويفيا بالتزاماتهما في إطار خارطة الطريق. ذلك أن خارطة الطريق هي المسار الوحيد. أما العنف فليس خيارا مطروحا ولا بد من وقفه.

ويؤسفني أنه لم يتسنّ التوصل إلى توافق في الآراء. وترى فرنسا من دواعي الأسف بشكل خاص أن المجلس يجد نفسه من جديد مشلول الحركة حيال هذه المسألة ذات الأهمية المحورية للاستقرار والسلام الدولي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

طلب الممثل الدائم لفلسطين الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): ما حدث اليوم مؤسف

تماما. فقد عجز مجلس الأمن مرة أخرى بسبب الفيتو الثامن والعشرين للولايات المتحدة حول الأرض الفلسطينية المحتلة؛ عجز عن القيام بمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

وما يدعو لمزيد من الأسف هو أن هذا يأتي في ظل التوتر الشديد في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك التأثيرات السلبية المحتملة لعجز المجلس عن اتخاذ إجراء كما حدث اليوم.

وهناك بلا شك ملايين البشر الذين سيعجزون عن فهم ما حدث اليوم، وهو حتما لن يسهم في تهدئة الأمور والدفع باتجاه الاعتدال والحوار في المنطقة. لقد أبدى الجانب العربي مرونة كبيرة في الأيام الماضية في محاولة جادة لاستصدار قرار بالإجماع، وقبل ذلك لاستصدار بيان رئاسي، وبطبيعة الحال، أيضا بالإجماع.

وفي الواقع، كان معترفاً بما بوصفها كذلك في معظم أجزاء العالم، باستثناء هذه القاعة.

وكان مجلس الأمن، الذي اعتمد خريطة الطريق والمكلف بصون السلام الدولي وبتابعة الحرب العالمية على الإرهاب، سيرتكب عملاً لا يغتفر من أعمال النفاق لو دافع عن رجل اتصف عمله وارثه طيلة حياته بالقضاء على السلام، رجل لم يكن أقل من قاتل جماعي وعراب للإرهاب. وفي الواقع نحن ممتنون لأعضاء المجلس الذين سلموا بهذه الحقيقة وصوتوا على هذا النحو.

قبل أسبوعين، تحمل الشيخ ياسين باعتزاز - وبشكل شامت - المسؤولية عن تفجير انتحاري مزدوج وقع في ميناء أشدود، مما أدى إلى مقتل ١٠ أشخاص أبرياء. وكان المفجران في الواقع يخططان لهجوم كبير يستهدف صهاريج تخزين المواد الكيميائية في الميناء. ولو أهما نجحا، لكان من المرجح أن يبلغ عدد القتلى عدة مئات. وأتساءل إن كان رد الفعل على العملية الدفاعية لإسرائيل ماثلاً، لو حقق الهجوم على أشدود، بتقلبات القدر القاسية، أهدافه. وبعد الهجوم على أشدود، كان المجلس صامتا، بنفس الطريقة التي ظل بها صامتا بعد المئات من الهجمات الإرهابية الأخرى التي نسقها ياسين وادعى باعتزاز أنها تابعة له. غير أن مقدمي مشروع القرار هذا كان بودهم لو كسر المجلس حاجز الصمت كي يدافع عن الرجل ذاته المسؤول عن تلك الهجمات. وببساطة لا توجد طريقة لتبرير هذا الكيل بمكيالين.

إننا نأمل أن تكون لدى أعضاء المجلس المستعدين لتأييد هذا النص المشوه الذي قدم إليهم اللياقة في المستقبل لكي يؤيدوا مشاريع القرارات التي تركز على نوع الأعمال المروعة للإرهاب الفلسطيني التي كان ياسين والمتآمرون معه مسؤولين عنها.

لصالح مشروع القرار. وشعبنا الفلسطيني يعرب لكم جميعاً عن تقديره وشكره العميق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر البلدان التي بشجاعة وبتراهة كبيرة لم تصوت لصالح مشروع القرار هذا. ونحن ممتنون لأن مشروع القرار هذا لم يعتمد. بل كان ينبغي ألا ينظر أبداً في مشروع القرار هذا. فمشروع قرار يذكر الشيخ ياسين دون ذكر حماس هو مشروع قرار وقح ويتسم بالنفاق. ووصف الشيخ ياسين كمتفجر برئ كان يغادر بعد أداء الصلاة، دون تحديده بوصفه كان إرهابياً رئيسياً، يعرض هذا المجلس للسخرية. وقد أفزعني على نحو خاص أعضاء المجلس الذين وصفوا الشيخ ياسين بأنه زعيم روحي للحركة الإسلامية، حماس. وهذا أمر محزن ومنذر بالخطر، خاصة إذ يأتي من بلدان عانت بأنفسها من الإرهاب وما زالت تعاني.

إن تجاهل قادة الإرهاب لن يؤدي إلى زوال الإرهاب، كما أنه يوجه رسالة خطيرة إلى جميع أرجاء العالم. وأود أيضاً أن أوجه إلى أعضاء المجلس الذين كانوا مؤخراً ضحايا لإرهاب مروع السؤال التالي: إذا علمتم، قبل تعرض مواطنيكم لمذبحة دموية، من كان سينفذ ذلك العمل المروع، هل كنتم ستجلسون مكتوفي الأيدي وتدعونه يحصل؟

لقد كان الشيخ ياسين على رأس منظمة ملتزمة بتدمير إسرائيل وبتدمير خريطة الطريق وكل مبادرة أخرى للسلام من خلال القتل المتعمد للمدنيين الأبرياء. وكان رئيساً لمنظمة معترف بها ومعلنة بوصفها منظمة إرهابية من معظم البلدان الحبة للسلام - بما فيها الاتحاد الأوروبي قاطبة.

عضوا في مجلس الأمن؛ وليس في نيتي الدفاع عن المجلس ضد الهجمات غير الدبلوماسية - وأقول غير الدبلوماسية كأدى وصف ممكن. بيد أنني أشعر بالحاجة إلى الإدلاء ببعض نقاط سريعة.

للعلم به وتسجيله، نعتقد أن المشكلة مع مجلس الأمن لم تتمثل يوما في أن المجلس معاد لإسرائيل. فالمشكلة الحقيقية تكمن في أن المجلس طالما تساهل إزاء العمليات الإسرائيلية غير القانونية وسمح بها؛ وقد تساهل مع الاحتلال الأجنبي وسمح له بأن يستمر لأكثر من ٣٦ عاما - ذلك الاحتلال الذي تحول إلى استعمار صارخ: استعمار الأرض الفلسطينية، وتدمير حياة شعب بأسره والحيلولة دون إدراك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في ممارسة سيادتنا في دولتنا فلسطين. تلك هي المشكلة، ولا شيء غيرها.

ثانيا، إننا نعترض على ذلك المستوى المتدني، بل وأقول تلك المحاولات غير الأخلاقية لربط الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية بالكفاح الدولي ضد الإرهاب. إن إسرائيل ليست بلدا سلبيا مسالما يخضع للهجمات من الخارج. فإسرائيل هي قوة احتلال مروعة لم تكف أبدا عن انتهاك كل جوانب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي على وجه الخصوص. ولا تندرج السياسات الإسرائيلية في إطار المعركة ضد الإرهاب الدولي؛ بل هي جزء من مشكلة خلق الإرهاب.

أخيرا، وبصراحة، لقد نالنا الكثير من التصرفات الإسرائيلية التي ترتكب ضدنا خارج هذا المبنى. وقد مللنا من البيانات التي تطلقها إسرائيل خارج هذا المبنى ضد الشعب الفلسطيني. أما وقد وصلت إلى هذه القاعة، فقد طفح الكيل. فالبيانات على شاكلة "إن الشعب الفلسطيني لا يحب أبناءه" أو "إن الشعب الفلسطيني يرسل أبناءه إلى

إن مكافحة الإرهاب والكفاح من أجل السلام مستمران. وقبل وقت قصير لم يتجاوز أمس، شهدنا جميعا، بهلع وإنكار، الهاوية التي انحدرت إليها الاستراتيجية الفلسطينية للإرهاب والقتل. ليس هي المرة الأولى التي استخدم فيها صبي فلسطيني لم يتجاوز عمره ١٤ عاما بوصفه مفعرا انتحاريا. وللأسف، فإن هذا يثبت مرة أخرى أن من المحتمل ألا يكون هناك سلام إلى أن يتعلم الفلسطينيون أن يحبوا أطفالهم أكثر من أن يكرهونا.

إذا كان المجتمع الدولي جادا بشأن النهوض بعملية السلام لصالح كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، لا بد لنا أن نكف عن التساهل إزاء المبادرات التي تدعي أن الرد الدفاعي على الإرهاب أسوأ من الإرهاب ذاته. ولا يمكننا أن نبعث برسالة مؤداها أن الإرهابيين سيكونون بمأمن، وأن نكتفي بالإدانات المعتادة.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية إزاء ضحايا الإرهاب وقضية السلام. ولا يمكنه أن يفني بتلك المسؤولية بتكريس جلسة تلو الأخرى إرضاء لرغبات المجموعة العربية التي تسعى إلى إظهار إسرائيل في صورة الشيطان مع إغفال الالتزامات الفلسطينية. ولا يمكن للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته إلا بالتصدي لواقع أن تلك المنظمات الإرهابية الفلسطينية ومن يراها من زعماء وأنظمة هم الأعداء الحقيقيون للسلام. وما لم يجابهوا ويدحروا، وإلى أن يتم ذلك، فإن التقدم صوب حل قائم على وجود دولتين في إطار خريطة الطريق سيظل رهينة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب المراقب الدائم عن فلسطين الكلمة، وأعطيه إيها.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أعد بأن يكون بياني الأخير موجزا. بطبيعة الحال، إن فلسطين ليست عضوا في الأمم المتحدة بعد؛ وبديهي أنها ليست

هناك فرق بين الإرهاب الفلسطيني والإرهاب الدولي، مثلما لا يوجد فرق بين حماس والقاعدة. ولذلك، أعتقد أن على أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن أن يتبينوا، للأسف، أنه ريثما يدرك الفلسطينيون أنهم يقفون على الجانب الخاطئ في المعركة ضد الإرهاب، وريثما يقررون اختيار طريق السلام والمصالحة - كما عرضته عليهم إسرائيل المرة تلو الأخرى ورفضوه مرة بعد الأخرى - فإنهم، للأسف، لن يكونوا من أعضاء الأمم المتحدة لفترة طويلة قادمة على الأرجح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

الموت بسبب كراهيته لإسرائيل“ هي بيانات تنضح بالعنصرية وتعكس نوع التوجه الذي ينبغي رفضه جملة وتفصيلاً - وأنا أحاول ذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ممثل إسرائيل طلب الكلمة، وأعطيه إيها.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن اضطراري إلى أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن عليّ أن أقول إنني أشعر بقدر من الاستياء والحيرة والصدمة لجرأة كيان أعطى العالم أفكار اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن - بل وابتكر الهجمات الانتحارية - وهاهو يحاول أن يعطينا درساً في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والقانون والنظام.

إن هناك ارتباطاً واضحاً جداً بين الإرهاب الفلسطيني والإرهاب الدولي. فالإرهاب هو الإرهاب. وليس